



الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عد 105  
تاريخ القرار: 10 ديسمبر 2014

قرار  
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار التالي بين:

المدمية: شركة" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة  
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي  
محاميها الأستاذ

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف ..... بتاريخ 24 أفريل 2014 والمرسمة بدفتر القضايا تحت عدد 105 والتي تطلمت فيها من تعمد شركة الاضرار بمصالحها وبمصالح المتدخلين في قطاع الاتصالات وذلك بتعمدها تسويق العرض التجاري "إدوخ" بطريقة غير شرعية ومخالفة للتراتب والمبادئ المنظمة للعروض الترويجية ومن خلال تطبيقها لسعر 40 مليم كسعر للدقيقة الواحدة في اتجاه جميع المشغلين بالإضافة الى امتيازات أخرى تستند لكل مشترك يتولى استهلاك 10 دنانير وهو ما سيؤدي الى تطبيق تعريضة منخفضة جدا مؤكدة أن العرض من شأنه أن ينال من القيمة التنافسية لسوق الاتصالات وانتهت الى طلب توجيه أمر لشركة تطبيق الأحكام الفقرة الثانية من الفصل 74 من مجلة الاتصالات يقضي بالإنهاء الفوري للممارسات اللائحة مشروع موضوع

الدعوى وفرض الشروط الخاصة التي تراها الهيئة على المدعى عليها لممارسة نشاطها للحيلولة دون اقدامها مستقبلا على ترويج عروض تهدد القيمة التنافسية لسوق الاتصالات التونسية.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 1 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 35 و 36 و 38 جديد و 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها الذي ألقى القرار عدد 159 عدد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية.

وبعد الاطلاع على مراسلة الشركة المدعى عليها الواردة على الهيئة بتاريخ 14 أفريل 2014 والتي أشعرت بمقتضاها الهيئة بتغيير اسمها الاجتماعي من

الى

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 761 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 أفريل 2014 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى الى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 759 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 أفريل 2014 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة ' لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 68 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 29 افريل 2014 والذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقررا في القضية.

في الرد على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ

وبعد الإطلاع على تقرير شركة

06 جوان 2014.



وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 25 أوت 2014 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على جواب ' على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة بتاريخ 16 أكتوبر 2014.

وبعد الإطلاع على جواب على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة بتاريخ 13 أكتوبر 2014.

وبعد الإطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين لجلسة يوم 10 ديسمبر 2014 وفيها حضر السيد في حق ' وقدم تفويضا صادرا عن ممثله القانوني وتمسك بطلباته الواردة بالعريضة مؤكدا تمادي خصيمته في اتيان ممارسات غير مشروعة وذلك من خلال ثبوت عدم امتثالها لقرارات الهيئة التي اتخذت بمناسبة ترويجها للعرض التجاري "إدوخ" من تنبيه وأمر واستمرارها في تسويق العرض موضوع الدعوى وتجاهلها لهذه القرارات ومستشهادا بما ورد في تقرير المقرر بالصفحة 5-ك وانهى الى طلب القضاء بتخطئة المدعى عليها وتطبيق الفقرة (3) من الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحضرت الأستاذة منى الحميدي نيابة عن الأستاذ في حق المدعى عليها وتمسكت بطلباتها الواردة بملف القضية.

### اثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

#### من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفقا للصيغ المنصوص عليها بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

#### من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث قدمت تأييدا لدعواها نسختين من محضر المعاينة عدد 4149 و 4150 المحرران من قبل عدل التنفيذ بتاريخ 18 أفريل 2014 و 21 أفريل 2014 والمتضمنان وصفا لخصائص عرض "إدوخ" كيفما تم نشره على موقع الجواب الخاص بشركة



وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على عريضة الدعوى باتصال قضاء الهيئة في نزاع الحال بعد أن أصدرت الهيئة بتاريخ 07 ماي 2014 أمرا للمدعى عليها يقضي بإلزامها بسحب العرض التجاري "إدوخ" فوراً من السوق وبإنهاء الممارسات اللامشروعة المتعلقة بتسويق عروض دون احترام قرارات الهيئة ودون موافقتها وفق ما تقتضيه أحكام الفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وقرار الهيئة عدد 15 المؤرخ في 14 أفريل 2011 المتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل والمنقح بالقرار عدد 159 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، مؤكدة إذعانها للأمر و إنتهت الى طلب الحكم برفض الدعوى لاتصال القضاء.

وحيث انتهى المقرر الى أنه ولئن اتصل قضاء الهيئة بالمخالفات المدعى بها على إثر توجيه تنبيه للشركة المطلوبة بتاريخ 22 افريل 2014 ثم أمر بتاريخ 7 ماي 2014، إلا أن التحريات أثبتت أن المدعى عليها استمرت في تسويق العرض التجاري "إدوخ" الى تاريخ 11 جويلية 2014 دون موافقة الهيئة وهو ما يقيم الدليل حسب ما توصل اليه على تمادي المطلوبة في الممارسات اللامشروعة، واقترح تطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات على هذه الأخيرة.

وحيث ولئن أيدت ' في ردها على تقرير ختم الأبحاث أعمال المقرر ، إلا أنها اعتبرت أن تلك الأعمال تحتاج الى مزيد التدقيق لتكون أكثر انسجاماً مع مضمون قرار ختم الأبحاث. وانتهت الى طلب التصريح بثبوت مخالفة الخصيعة لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 83 المؤرخ في 18 أفريل 2014 كثبوت عدم إذعانها للتبنيه الموجه اليها من طرف رئيس الهيئة في 22 أفريل 2014 وللأمر الموجه اليها من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات في 7 ماي 2014 وتسليط خلية رادعة عليها وفق مقتضيات الفقرة 3 من الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث انتقدت شركة في تعليقها على تقرير ختم الأبحاث ما توصل اليه المقرر من نتائج مؤكدة تحريفه للوقائع والمعطيات وتمسكت بأنها أذعنّت بمجرد اعلامها في 12 ماي 2014 للأمر الصادر عن الهيئة وتولت سحب العرض التجاري "إدوخ" من السوق وإعلام الهيئة بذلك بموجب مراسلتها المؤرخة في 13 ماي 2014 وأوضحت أن العرض التجاري الذي قامت بترويجه خلال شهر جويلية تحت نفس التسمية هو عرض جديد يختلف جوهرياً عن العرض السابق كان موضوع قرار الهيئة عدد 135 المؤرخ في 27 جوان 2014 الذي آل الى رفض العرض في نسخته الجديدة لأسباب تختلف عن تلك المتعلقة برفض تسويق عرض "إدوخ" في الفترة الأولى وانتهت الى عدم وجهة وواقعية ما ذهبت اليه أعمال التحقيق واستبعاد مقترح المقرر والقضاء وفق طلباتها السابقة وطلبت القضاء بصفة مبدئية برفض الدعوى لاتصال القضاء حول النزاع وبصفة احتياطية بإرجاع القضية للطور التحقيقي وحفظ الحق فيما زاد على ذلك.



## الهيئة

حيث أصبحت الدعوى تهدف الى طلب تطبيق الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات في حق المدعى عليها نتيجة للممارسات اللامشروعة التي أقدمت عليها والمتمثلة في تسويقها للعرض التجاري "إدوخ".

وحيث ثبت أن - تولت فعلا تسويق العرض التجاري "إدوخ" الذي يخول لمشتريها بنظام المسبق الدفع التمتع بتعريفه تقدر بـ 40 مليما للدقيقة الواحدة لإجراء المكالمات صالحة نحو كل المشغلين للهاتف القار والجوال على امتداد 24 ساعة وكامل أيام الأسبوع بالإضافة الى التمتع بـ 700 Mo bonus أنترنات الجيل الثالث كل شهر عند استهلاك 10 دنانير.

وحيث اتضح بالرجوع الى دائرة المنافسة و مراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن المدعى عليها كانت قد تقدمت طبقا للإجراءات المنصوص عليها بأحكام الفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 53 لسنة 2014 وللقرار عدد 159 عدد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بالمبادئ التوجيهية للعروض التجارية، بمطلب قصد السماح لها بتسويق العرض التجاري "إدوخ" وفقا للخصائص السابقة الذكر وذلك بموجب مراسلتها المؤرخة في 10 أفريل 2014.

وحيث آلت دراسة مشروع العرض من قبل المصالح المختصة بالهيئة الى إصدار القرار عدد 83 بتاريخ 18 أفريل 2014 القاضي برفض ترويج العرض المذكور لعدم احترام التعريفات المقترحة به للسقف الذي تم ضبطه بالمبادئ التوجيهية المنظمة لخدمات الاتصالات بالتفصيل المنصوص عليها بالقرار عدد 159 عدد علاوة على اخلال شركة بأجل تقديم مشروع العرض للهيئة والمحدد بخمسة عشر (15) يوما.

وحيث ثبت أن الهيئة وفي اطار ممارسة صلاحياتها الرقابية المنصوص عليها بالفصل 63 من مجلة الاتصالات تمكنت من الوقوف على تعمد الشركة المطلوبة تسويق العرض التجاري "إدوخ" رغم قرار الهيئة القاضي برفضه وهو ما استوجب تدخل رئيس الهيئة بتوجيه تنبيه للمدعى عليها بتاريخ 22 أفريل 2014 طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 74 من مجلة الاتصالات يقضي بإلزامها بسحب العرض إلا أن المطلوبة لم تذعن للتنبية المذكور مما جعل الهيئة تتدخل في مناسبة ثانية بتاريخ 7 ماي 2014 لتوجه للشركة المطلوبة أمرا طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 74 من مجلة الاتصالات يقضي بإلزامها بسحب العرض التجاري "إدوخ" فوراً من السوق وبإنهاء الممارسات اللامشروعة المتعلقة بتسويق عروض تجارية دون احترام قرارات الهيئة ودون موافقتها.

وحيث وخلافا لما انتهى اليه المقرر، اتضح أن شركة أذعننت للأمر الموجه اليها بتاريخ 7 ماي 2014 وقامت بسحب العرض التجاري المتظلم منه من السوق وأعلمت الهيئة بذلك بموجب مراسلتها المؤرخة في 13 ماي 2014 ثم تقدمت بتاريخ 17 جوان 2014 وعلى إثر إصدار قرار الهيئة عدد 54

بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليه الذي ألغى القرار عد159 عدد المشار اليه أعلاه، بمشروع جديد للعرض التجاري "إدوخ" يختلف من حيث خصائصه التعريفية والتجارية عن العرض الأول، أفضت دراسته الى اصدار القرار عد135 عدد المؤرخ في 27 جوان 2014 القاضي برفضه.

وحيث وإن خالفت الشركة المطلوبة القرار عد135 عدد بترويجها للعرض التجاري "إدوخ" في صيغته الجديدة رغم رفض السماح لها بذلك، فإنها لم تتماذى في تسويق نفس العرض التجاري "إدوخ" المتظلم منه في عريضة الدعوى ويمكن ان تكون تلك المخالفة محل نظري إجراءات مختلفة عن قضية الحال التي تحدد موضوعها صلب العريضة.

وحيث يستفاد مما سبق أن المخالفة المشتكى بها في عريضة الدعوى والمتعلقة بتسويق العرض التجاري "إدوخ" في صيغته الأولى كانت محل معاينة من طرف الهيئة واتخذت في شأنها العقوبات المنصوص عليها بأحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات وذلك بتوجيه توبيه ثم أمر للشركة المطلوبة مباشرة بعد رصدها لتلك المخالفة، وبالتالي فقد اتصل القضاء بها ولا وجه لإعادة مؤاخذه المدعى عليها من أجلها واتجه تفريرا على ذلك التصريح بعدم سماع الدعوى.

### لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه،

### قررت الهيئة الوطنية للاتصالات عدم سماع الدعوى لاتصال قضاء الهيئة.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس الهيئة

فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

عبد الخالق بوجناح: عضو قار

عبد السلام بريك: عضو

محمد نوفل فريخة: عضو

كريم بن كحلة: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

